اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المصرف	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٠٦,٠٠٠	١٠١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٩٦,٠٠٠	٩١,٥٠٠
ذهب عيار ١٨	٨٢,٠٠٠	٧٧,٥٠٠
ذهب عيار ١٤	٦١,٥٠٠	٥٦,٥٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

الخصخصة في الاقتصادات النامية بين التدخل الحكومي وآلية السوق

(دراسة لحالة العراق ١٩٥٠-٢٠٠٣)

(٢-٢)

د. محمد صالح القريشي

ثمة اسباب عدة جعلت دور القطاع الخاص في العراق او في الاقتصاد العراقي محدود الحجم، الامر الذي ادى الى ان يكون القطاع العام هو الذي احتل حجما اكبر ليؤدي دوره ودور القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد العراقي باتجاهات تنموية مرغوبة. ولعل اهم تلك الاسباب هو تواضع الامكانات المادية للقطاع الخاص مما تجعله غير قادر على الدخول في استثمارات تتطلب رؤوس اموال كبيرة. وهذا الامر قاد الحكومة العراقية الى الاعتقاد بأنها عليها وحدها توفير البنى الارتكازية الاساسية للاقتصاد العراقي، وهي من المتطلبات المحورية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني. ومن جهة اخرى فان المنظمين الكفوئين في القطاع الخاص ومنذ الخمسينيات من القرن العشرين الماضي كانوا باعداد متواضعة. فضلا عن انهم كانوا دائما يفضلون الاستثمار في وحدات اقتصادية صغيرة الحجم وتتركز في الصناعات الخفيفة الاستهلاكية.

ان الحكومات العراقية المتعاقبة ومنذ البداية كانت تهتم بالقطاع الخاص وتحاول دعمه وفسح المجال امامه للاسهام في النشاط الاقتصادي في الدولة العراقية، وذلك من خلال تقديم المساعدات له بصيغ اعفاءات كمركية واعفاءات ضريبية، وايجاد الحماية من منافسة السلع الاجنبية وتقديم تسهيلات مصرفية او ائتمانية. ولم يكن تدخل الحكومة العراقية في النشاط الاقتصادي منذ بداية خمسينيات القرن الماضي والفترات المتعاقبة يشكل مضايقة او ازاحة للقطاع الخاص العراقي، وانما كان مشجعا له على الولوج في المجالات الاقتصادية المختلفة. فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص العراقي في الناتج المحلي الاجمالي ((GDP عام ١٩٥٣ بدون ادخال النفط (٨٠,٤٪)، بينما بلغت تلك النسبة (٧٠,٦٪) في عام ١٩٦٠ وقد استمر تراجع مساهمة القطاع الخاص العراقي في الـ ((GDP بحيث اصبحت في عام ١٩٨١ حوالي (٣٩,٧٠٪) للقطاع الخاص وحوالي (٦,٣٠٪) للقطاع العام، واستمرت هذه النسب تقريبا لغاية عام ١٩٨٧ وما بعدها لسنوات عدة.

لقد لعبت ايرادات تصدير النفط الخام دورا كبيرا في هذا الوضع الذي جعل دور القطاع العام كبيرا وواسعا بينما ظل دور القطاع الخاص متضائلاً. وفي تنفيذها السياسات الاقتصادية قامت الحكومة العراقية في بداية عقد الخمسينيات من القرن الماضي بالاعتماد على توصيات البنك الدولي بخصوص السياسات التنموية (سياسة احلال الواردات مثلا) وكذلك اعتمدت على خبراء اجانب في مجال السياسات المالية والنقدية. وقد اوصى الخبراء الاجانب بدعم القطاع الخاص وتشجيعه على الدخول في الاستثمارات الانتاجية جنبا الى جنب مع الاستثمارات الاستهلاكية.

القطاع الخاص العراقي وسياسات الحكومة

منذ عام١٩٥٨ بدأت الحكومة العراقية بالاعتماد على اسلوب التخطيط الاقتصادي المركزي في ترتيب الحياة الاقتصادية وبخاصة وضع وتنفيذ خطط اقتصادية خمسية تضمنت الرقابة والتوجيه من قبل الحكومة. وقد تبنت الحكومة العراقية استراتيجية التصنيع بوصفها الاستراتيجية الملائمة لتحقيق اهداف الحكومة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية الحاجات الاساسية للمجتمع.

وهنا يمكن القول ان دور الحكومة العراقية في الاقتصاد الوطني قد ازداد على نحو ملحوظ منذ عام ١٩٥٨, ولكنها كانت تنظر الى القطاع الخاص بانه رافد مهم للحياة الاقتصادية في العراق، ويحتاج المساعدة والتشجيع في الاقدام على الاستثمار في النشاطات المختلفة، وقد كانت الحكومات لغاية عام ١٩٦٤تعمل على وضع الاطر المؤسسية والقانونية التي توفر الدعم والمساعدة والرعاية للقطاع الخاص والهدف من ذلك توسيع حجم مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات في المشروعات التنموية. اذ اصدرت الحكومة العراقية في تلك الحقبة الزمنية قوانين منها قانون التنمية الصناعية وقانون المصرف الصناعي وغيرها وكانت تتوخى اعطاء حوافز وامتيازات للقطاع الخاص وكذلك اعفاءات الرسوم والضرائب.

وهكذا ولغاية عام ١٩٦٤ نما القطاع الخاص والقطاع العام معا من دون ان تكون هناك اية مشكلات او منافسة بينهما. ولكن بعد عام ١٩٦٤ وما حصل فيها من تأميمات لمشروعات القطاع الخاص بدأ القطاع ينمو تدريجيا نتيجة تلك الاجراءات وكذلك لسبب الموارد الكبيرة التي حصل عليها العراق من صادرات النفط الخام. ومن اجل ان ينتهي القلق والشرد لدى القطاع الخاص في تلك الفترة وجعله متحفزا للاستثمار والمساهمة في التنمية، حددت الحكومة العراقية سياسة اقتصادية ترمي الى تحديد ما يقوم به القطاع العام من استثمارات. فيما شهد عقد السبعينيات من القرن الماضي توسيعا للقطاع العام في الزراعة ووضع التجارة الخارجية كلها بيد الدولة، وجعل القطاع العام هو القائد في التجارة الداخلية والخارجية، وكذلك تعزيز الموقع القيادي للقطاع العام في الصناعة. ان هذا الوضع هو في الحقيقة تجسيد لأيديولوجيا النظام السياسي والاقتصادي في البلد.

في فترة الثمانينات من القرن الماضي وفرت الحكومة الحماية التي امنت للقطاع الخاص وضعا احتكاريا يدر عليه ارباحا كبيرة، مما عزز مواقع القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي. لقد شهدت بداية عقد الثمانينيات تغييرا في توجه الحكومة العراقية نحو القطاع الخاص، اذ بدت مستعدة اكثر من السابق لفتح المجال امام القطاع الخاص، ودفعه الى المشاركة في الاستثمارات المختلفة وبخاصة تلك التي يستطيع ان يستثمر فيها ضمن مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات في ظل حماية ورعاية تقدمها الحكومة للقطاع الخاص. وقد شكل هذا تطورا ايجابيا لنمو مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ومؤشرا على توجه الحكومة العراقية نحو الخصخصة ابتداء من منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

ان تطور مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي عبر الفترة المنصرمة قد اعتمد وعلى نحو كبير على توافر الامكانات المختلفة (ادارية ومالية وثقافية) لدى القطاع الخاص، فكلما تطورت هذه الامكانات تطورت معها مشاركته في الاقتصاد، وبخاصة عندما يحصل على الدعم الحكومي والسياسات الملائمة لنشأته وتطويره.

بعض المضامين للسياسة الاقتصادية القادمة

اولا: ان نجاح برامج الخصخصة يعتمد الى مدى كبير على توفير المنافسة والعمل على حمايتها حتى تتواصل. وهذا يتطلب من الحكومة ان تضع برنامجا خاصا لتقييم توقيتات الخصخصة ودورها في التطور الاقتصادي للبلد.

ثانيا: من الضروري جدا ان ينفذ برنامج الخصخصة على نحو تدريجي، وان تتم الاستفادة من فترات الابطاء والتأجيل لتهيئة الخطوات التي تسبقها والمتمثلة في خلق البيئة الملائمة للقطاع الخاص وايجاد الصيغ القانونية والادارية التي تشجع اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلد.

ثالثا: على الرغم من اهمية الخصخصة الا انه مازالت هناك حاجة قوية وملحة لاشكال من التدخل الحكومي في مجالات مختارة في مجال حماية مصالح عامة المجتمع ومنع اساءة استعمال قوة الاحتكار وتوفير السلع والخدمات العامة والتعويض عن الوفورات الخارجية.

رابعا: ان شكل ملكية شركة معينة او منظمة معينة ليس هو المؤثر الاكثر اهمية في ادائها وانما العنصر الاعظم اهمية في اداء الوحدات الانتاجية او الشركات او المنظمات هو درجة المنافسة وفعالية المؤسسات المسؤولة عن التنظيم و الرقابة والحماية.

خامسا: ثمة تجارب ممتازة للقطاع الخاص في الوطن العربي، وهذه التجارب تطورت بالاعتماد على نفسها دون اية مساعدة اجنبية كما في تجربة مصر وغيرها. وهذه التجارب الوطنية ينبغي ان تتم حمايتها من داخل المجتمع الذي تنتمي اليه.

سادسا: من اجل نجاح التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ينبغي اعادة هيكلة النظام المالي الذي يعد عنصرا مهما لأن هذا النظام (على سبيل المثال المصارف وشركات التأمين واسواق الاوراق المالية) مسؤول عن تعبئة وتخصيص رأس المال الاستثماري. ان هذا النظام هو الذي يقوم بواجب تأمين دخول او وصول تدفقات رأس المال الى الاستعمال الاعلى قيمة وان يخصص لأسباب اقتصادية وليس لأسباب سياسية.

سابعا: ان الدول النامية لن تكون قادرة على الاعتماد على آلية السوق الى المدى نفسه الذي اعتمدت فيه الدول المتقدمة المصنعة على آلية السوق خلال المراحل الاولية لتنميتها.

ثامنا: من المهم جدا ان تتذكر ان التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير هيكلي، والسوق ربما يكون كفوءا في تخصيص الموارد عند الهامش ويسمح بقيام صناعات وفشل الصناعات، ولكن السوق غير فعال في انتاج التغييرات الكبيرة وغير المستمرة في الهيكل الاقتصادي، وتلك التغيرات ربما تكون اساسية وحاسمة لتنمية البلد في الامد الطويل. ولذلك فان الحكومة يجب ان تتدخل في القطاعات الاساسية والحاسمة لتنمية الاقتصاد الوطني من اجل تأمين ان تلك القطاعات تتغير عبر الزمن وتزدهر.

في الهم الاقتصادي

غرفة تجارة بغداد وموثوقية ارقام نشرياتها

حسام الساموك

درجت الصحف المحلية على اعتماد جداول اسعار مفردات سوقنا المحلية من فواكه وخضار ومواد غذائية وشتى المتطلبات الحياتية على النشرة نصف الشهرية التي تصدرها غرفة تجارة بغداد حيث تسعى لتغطية شتى توجهات السوق المحلية بما فيها اسعار صرف العملات، الى الحد الذي باتت فيه معظم الصحف تخصص مساحات يومية شاسعة لحقول تلك المفردات بقصد توفير خدمات للقارئ لابد من ان تسعفه في التعرف على حركة السوق اليومية وتلبي حاجاته وتغني رغباته.

ولا ننكر اننا في (المدى) اعتمدنا قدر الامكان تلك الخدمات انطلاقا من كون الجهة التي تقف وراءها . وهي غرفة تجارة بغداد . مصدراً مأموناً في تأشير الارقام المتداولة دون ادنى جدال.

ومع تواصلنا مع حركة السوق ومتابعاتنا التفصيلية لتوجهات وسياسات الاسعار المتداولة، اخذنا نكتشف يوما بعد اخر ان الجداول المتعددة لاسعار الفواكه والمواد الانشائية والمعادن ثم السكائر وتوجهات البورصة ليست في واقع الامر الا ارقاماً متجمدة يتم اجترارها اسبوعيا دون اي تحديث برغم ما تستجد فيها من ارتفاعات وانخفاضات حادة مما اضطرنا لاعتماد تلك الاسعار من حركة السوق اليومية في حين يقبل عليها زملاؤنا بثقة تامة . وفي غير محلها . لنشرها من دون التنبه الى انها في غالب الاحيان تتنافى بالمرة مع حركة السوق وواقع التداولات اليومية صعودا وهبوطا، الى الحد الذي افقد تلك الجداول المعتمدة مصداقية القراء وثقتهم في دقتها.

واذا حاولنا مناقشة السادة القائمين على ادارة غرفة تجارة بغداد . باعتبارهم محور حركة السوق . عن مغزى ثبات سعر كيس الرز المقدر بمبلغ (١٢) الف دينار في حين لا يقل اي نوع من اقل مواصفات الرز الموجودة في السوق عن (٣٠) الف دينار بماذا سيجيبوننا؟.

واذا حاولنا تذكرتهم بسعر مثقال الذهب الذي التهبت اثمانه في البورصات العالمية واغلق اغلب الصاغة في اسواقنا التداول فيه بعد ان طفرت ارقامه الى عشرة بالمئة من اسعارها السائدة قبل اكثر من شهر فبماذا يبررون ثبات سعره في جدول المعادن دون اي تغيير؟.

وما حدث للرز والذهب انعكس بشكل مماثل على اسعار المواد الانشائية عندما ارتفع سعر (دبل) الطابوق الى (٦٥٠) الف دينار، ثم عاد وانخفض فيما زادت اسعار السمنت بانواعه والرمل والحصى بنسب تتراوح بين عشرين الى ثلاثين بالمئة دون ان يتنبه محررو نشرة ( ) نصف الشهرية وهم يحدثون مواعيد اصدار النشرة وارقام اعدادها من دون الالتفات الى حقيقة مطابقة جداولهم مع الاسعار المتداولة في السوق، بل من دون ان يتنبهوا الى عطل موقعهم على الانترنيت فضلا عن تعطل هواتفهم الستة، والمسجلة ارقامها على وجه النشرة، في حين يفترض ان تكون غرفة تجارة بغداد، غرفة عمليات للفعالية الاقتصادية الحافلة بآخر مستجدات حركة الاسعار ساعة بساعة.

الاستثمار المصرفي في مشاريع الاسكان فرصة استثمارية ناجحة

د.حاكم محسن محمد

يعد الجهاز المصرفي واحدا من الاركان الاساسية لمقومات الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مايقدمه هذا الجهاز من اسهامات في الدعم والاسناد لمشروعات التنمية بمجالاتها المختلفة . باعتباره القطاع المتخصص بعمليات الاقراض والتسليف لطالبيها من الوحدات الاقتصادية او الافراد كمستثمرين ورجال أعمال، ومصدر الاموال لدى المصارف هو الودائع باختلاف انواعها من الودائع الجارية والثابتة والودائع الآجلة .

وقد شكلت نسبة كبيرة من الموارد المتاحة لدى المصارف . وقد تزيد على (٣٥٠) مليار دينار عراقي ولكن كيف يتم استثمار هذه الأموال؟ ان ابرز نشاط استثماري تمارسه المصارف هو تقديم القروض للمستثمرين واستيفاء فائدة تفوق مايدفع من فوائد لأصحاب الودائع . والفرق بين النسبتين هو الربح المتحقق كواحد من مصادر الايرادات الهامة للمصارف . ولذلك فان المصارف حريصة على تحقيق الربح من خلال تقديمها القروض اكبر من قبولها الودائع بعد ان اصبحت لديها اموال بمبالغ كبيرة من دون ان تكون هناك فرص استثمارية يمكن دخول المصارف فيها كمستثمر ويعود ذلك الى الظروف الاقتصادية والسياسية التي واكبت العراق وعلى مدى مرحلة الحصار الشامل . اضافة الى ان المصارف ليست لديها الصلاحيات التي تمكنها من اتخاذ القرارات للاستثمار في فرص استثمارية عدا النشاط المصرفي الاعتيادي (الاقراض والتسليف وخصم الاوراق التجارية وتقديم الخدمات الاخرى) في حين هناك مجالات اخرى بالامكان الاستثمار فيها كالاسهم والسندات سواء داخل القطر أم خارجه ولكن الظروف الاقتصادية كما ذكر كانت سببا اساسيا في تردد المصاريف عن ذلك ولكن القطاع المصرفي لم يجرب الاستثمار في فرص استثمارية اخرى .

ومن ابرز هذه الفرص بناء الوحدات السكنية للمواطنين سواء للعاملين في اجهزة الدولة ام خارجها من خلال رهن هذه الوحدات لدى المصرف ولحين تسديد اقساطها . إذ يجري بعد ذلك تسجيلها باسماء اصحابها مقابل فائدة تستوفى مع الاقساط السنوية المحسوبة من قيمة الوحدة السكنية وبذلك تتخلص المصارف من الاموال (الودائع) المجمدة سواء كانت في خزينتها او في خزائن البنك المركزي كاحتياطيات قانونية مع مراعاة التوفيق بين السيولة والربحية . مراعاة لحقوق المودعين ومصلحة ادارة المصرف قي تحقيق ربحية مقبولة.

وفد من وزارة التجارة يتابع شحن مواد البطاقة التموينية

بغداد / كريم الحمداني

تابع وفد متخصص من وزارة التجارة خلال زيارته كلاً من الاردن وتركيا عمليات شحن المواد الغذائية الخاصة بالبطاقة التموينية الى العراق عبر المنافذ الحدودية مع الدولتين خصوصا مادة الطحين.

وقال وكيل وزير التجارة رئيس الوفد المهندس قيس داود الحسن لـ (الحدث الاقتصادي) ان الوفد اطلع ميدانيا على العمليات الجارية في ميناء العقبة الاردني لتفريغ وتحميل المواد الغذائية لتأخذ طريقها الى العراق بأنسيابية طبيعية، مشيرا الى انه تم التباحث مع عدد من المسؤولين الاردنيين المعنيين بينهم مدير الموانئ الاردنية الذي وعد بتقديم جميع التسهيلات الضرورية اللازمة لمعالجة المصاعب والمشاكل القائمة من خلال تيسير اخراج البضائع والمواد الغذائية التي تصل ميناء العقبة تباعا لأغراض البطاقة التموينية سواء من قبل دوائر الكمارك او نقاط الحدود من اجل تسريع مناقلة المواد الغذائية والبضائع الخاصة بوزارة التجارة مضيفا انه تم كذلك عقد لقاءات مع مدراء شركات النقل المتعاقدة مع وزارة التجارة خصصت لمناقشة تفعيل آلية النقل وتحميل المواد الغذائية وتم الزام مدير شركة الطرق الاردنية بالمباشرة بتحميل (٣٨٦) حاوية مواد غذائية من ميناء العقبة حيث ابدى استعداده تخصيص بين (٣٥-٤٥) شاحنة يوميا.

اما عن زيارة الوفد الى تركيا فقد اوضح الحسن انه تم اجراء لقاءات مع وزير التجارة الخارجية التركي وعدد من المسؤولين تركزت حول توسيع افاق التعاون بين البلدين الجارين خصوصا في المجالات التجارية والاقتصادية وتسهيل عمليات شحن المواد الغذائية والبضائع الى العراق، خاصة مادة الطحين المتعاقد عليها مع الشركات التركية، كما عقد الوفد لقاءا مع رئيس اتحاد الغرف التجارية لأقاليم جنوب شرقي تركيا وتمثل (٢١) محافظة اضافة الى الشركات التركية المرتبطة بعقود توريد مادة الطحين للعراق تمت خلال هذه الاتصالات معالجة اسباب مشاكل النقل التي تؤثر على وصول مادة الطحين في الوقت المحدد، مشيرا الى ان المسؤولين الاتراك أبدوا استعدادهم لتذليل جميع المصاعب والعقبات وتقديم التسهيلات الممكنة من قبل مسؤولي الحدود والكمارك حيث تم الاتفاق مع الجانب التركي بمرور (٢٠٠) شاحنة يوميا عبر الحدود تحمل كميات من الطحين تبلغ سبعة آلاف طن يوميا كما تم الاتفاق على شحن باخرتين حمولتهما (٤٠) الف طن من الطحين وقد تعهدت إحدى الشركات التركية بالمباشرة في شحن عشرين الف طن الى ميناء ام قصر وتعهدت شركة تركية اخرى بزيادة وتيرة شحن الطحين بالشاحنات وبمعدل (٣٥٠٠) طن يوميا اضافة الى تسيير قطار يحمل بين (١٠٠٠. ١٣٠٠) طن طحين يوميا.